على هامش الصراحة

الأرقـام

■ إحسان شمران الياسري

لن تستقيم معلوماتنا إلا عندما تقترن بالأرقام، بل حتى في الأدبيات والعاطفيات، تكون الأرقام دوالّ مهمة للتعبير عن المكان وحجم المعاناة وقوة العشيرة والولاء للوطن والغزل بالحبيبة..

فالألف والمليون والعشرة والخمسة والواحد، كلها دوالّ لها قرين في عقولنا وقلوبنا وضمائرنا.. وليس الرقم هو الذي يستحوذ الاهتمام، بل مدلوله ومكانه وعلاقته والمقاربة مع أرقام أخرى.

فإذا قلنا (٥٪)، لن يكون هذا ذا شأن، لأن الـ (٥) هي قيمة صغيرة إذا ما قورنت مع الـ (١٠٠) التي تنتسب لها، لكن هذه النسبة (الصغيرة)، بل أجزاء منها، يمكن أن تُغير أحوالاً وتحقق أهدافاً وتُطيح بجهود. فإذا قلنا إن البنك المركزي الياباني قرر رفع سعر الفائدة بنسبة (٠،٥٪)، فهذا رقم يعني إن واحداً من عشرة أجزاء من نسبة الـ (٥٪) (التي اعتبرناها صغيرة) هي محل اعتبار لدى المركزي الياباني.

بمعنى إن (٥) من الألف أو (نصف الواحد من المئة) هي التي حركها هذا البنك العملاق لخلق أثر هائل في الاقتصاد وفي الأسواق المالية داخل اليابان وعلى مستوى العالم.. وشخصياً، أعتقد إن بنكاً بوزن المركزي الياباني لن يستخدم نسبة كبيرة من هذه الشاكلة، بل قد يستخدم جزءا منها، مثلا بنسبَة (٠،٢٪) أو (٠،١٪) يعني اثنين أو واحد من الألف..

وعدا النسب، خذوا الأرقام المطلقة، وانظروا إلى قيمتها ومعانيها.

فلو قلنا مثلاً إن (٣٠) ألف كيلو متر مربع من الأرض العراقية مزروعة، سيكون هذا رقماً كبيراً ومدعاة للفرح والبهجة بجهود المسؤولين عن القطاع الزراعي (أنا هنا غير معني بدقة الرقم، ولكني استخدمه للمثال ليس إلا).. فعندما نُنسب هذا الرقم إلى مساحة العراق، وهي نحو (نصف مليون) كيلو متر مربع، هذا يعني إن نحو (٦٪) فقط من الأرض العراقية مزروعة. فيما يفترض ان تكون الاماني عن زراعة (٦٠٪) من أرضنا (لا أدري كم مساحة الارض المزروعة في العراق).

وهكذا لبقية الدوال الرقمية التي لا يُعير البعض لها اهتماما، خصوصاً من يشتغلون بمهام تكون على هامش مشاكل الأرقام، فيحاولون تجنبها. فالسياسي الذي لا تشغله الأرقام، كالسياسي الذي لا تشغله الجغرافيا، فلا يُدرك دلالة أن تكون ليبيا مقابل أوروبا، أو لا يتحّسس من وجود جيب تمرد صغير في دولة كبيرة.

إن ثقافة المجتمع، ونخبته، لن تكتمل إلا بوضع مدلولات الأرقام فوق مدلولات المصالح والقيم الأخرى غير المُنتجة.

ومن لا ينشغل بَالارقامِ، لا يُشغله المستقبل، ولا يستدل بالماضي.. إنه مخَطِط ستراتيجي للتوقف والسكون.

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

اختلالات في بعض صيغ الدستور العراقي

غالب حسن الشابندر

أكتب هنا عن الصيغة الدستورية لبعض مواد الدستور العراقي وليس عن القيمة الموضوعية لهذه المادة أو تلك، فهناك فرق بشكل واضح بين الصيغة والمحتوى، فقد يكون المحتوى راقيا، وينسجم مع طموحات الشعب ولكن الصياغة اللغوية / القانونية مختلة بشكل وآخر، وقد يكون العكس كذلك، أي المضمون أو المحتوى أو المنطوق لا ينسجم مع طموحات الشعب العراقي ولكن الصياغة اللغوية / القانونية تتمتع برصانة ومتانة، والحديث عن فحوى الدستور والقيمة الموضوعية لمواد الدستور لها وقت آخر بإذن الله.

تقول المادة (١): (جمهورية العراق دولة اتحادية... نظام الحكم فيها جمهوري).

ترى ما دامت التسمية الأولى هي (جمهورية العراق) كيف سيكون نظام الحكم غير الجمهوري؟!

تقول المادة (٢): (الإسلام دين الدولة الرسمي، وهو مصدر أساس للتشريع) ثم يفرع على المادة ثلاث مواد،جاء في الفرع (أ): (لا يجوز سن قانون يتعارض مع الديمقراطية).

ولست أدري أي مناسبة بين هذه النقطة التفريعية والأصل الذي يسن من الإسلام مصدرا أساساً للتشريع؟

فيما لو أن هذا التفريع يأتي تحت خانة أو مادة تقول بأن الشعب مصدر السلطات لكان الأمر مفهوما، ولكن أن يأتي هذا التفريع تحت ما دة تؤصل الإسلام مصدرا أساسا للتشريع فهو أمر ملتبس للغاية، ولذلك ليس هنا أي تناقض عندما يفرع المشرع تحت المادة المذكورة قوله (لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام).

تقول المادة (٥): (السيادة للقانون، والشعب مصدر السلطات وشرعيتها...)، المادة تحصر السلطات بالشعب وحسب، فأين نضع كون الإسلام مصدرا أساسا؟ هناك تناقض واضح بلا فذلكة وبلا التواء في التفسير.

تقول المادة (٧): (يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أ و التكفير أو التطهير الطائفي.... بخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه...).

ويمكن أن أسجل على هذه المادة ما يأتي:

أ: لماذا (التطهير الطائفي) وليس الطائفية أسوة بالعنصرية والإرهاب والتكفير خاصة وإن التطهير الطائفي قد لا يحصل فيما هناك طائفية حقا؟

ب: لماذا هذا التخصيص الناشز بحزب البعث الصدامي؟ وهناك إمكان كيانات ونهج قد يجترحها متعصبون وإرهابيون أكثر جرائم وشوفينية وضررا بالعراق وشعبه؟

فضلا عن أن هناك ملاحظات أخرى عن شكل التعبير ر بما أتطرق إليه في قراءة أخرى.

تقول المادة (٧) في التفريع الثاني من الصياغة:(تلتزم الدولة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله، وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقرا أو ممرا أو ساحة لنشاطه).

الذي اعتقد أن هناك (ارض عراقية وليس أراضي عراقية)، والذي أرجحه أن تنص المادة على (تحريم) أو (منع) هذه الأرض من أن تكون مقرا أو ممرا أو ساحة لنشاط الإرهاب وليس (عمل على حماية أراضيها...)، فتلكما أكثر قانونية أو أكثر قربا من اللغة القانونية والدستورية.

تقول المادة الفرعية (ب) من المادة القانونية الأصلية ٩ في ما يخص القوات المسلمة العراقية: (يحظر تكون مليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة)، ويمكن أن أسجل النقاط الآتية هنا:

أ: هل يعني هذا جواز تشكيل المليشيات في إطار الدولة؟

ب: أعتقد لو نستبدل كلمة (تشكيلات عسكرية) بدل (مليشيات)، لأن الأشكال العسكرية متعددة ومتنوعة وليست ميليشياوية فقط.

ج:هل الحظر هنا يتعلق فقط بالتكوين أم ينسحب كذلك على دعم ومساندة وما شابه ذلك؟

تقول المادة الفرعية (ج) من ا لمادة الأصلية السابقة:(لا يجوز للقوات العراقية المسلحة..)، فيما أتصور أن التعبير الأكثر مناسبة هو (للقوات المسلحة العراقية...).

وتقول المادة الفرعية نفسها (... ولا يجوز لهم/ منتسبو القوات المسلحة / القيام بحملات انتخابية لصالح المرشحين فيها)، يبدو إن الشارع يقصد (منها).

تقول المادة الفرعية (د) من المادة الأصلية السابقة: (يقوم جهاز المخابرات الوطني العراقي بجمع المعلومات، وتقويم التهديدات...)، أعتقد قبل التقويم يجب أن يكون هناك تحليل!

تقول المادة (هـ) من المادة الأصلية السابقة: (تحترم الحكومة العراقية، وتنفذ التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية...).

ينبغي أن نتدرج بشكل منطقي او شبه منطقي هنا (بمنع تصنيع وإنتاج وتطوير واستخدام ونشر...) كي تكون اللغة أكثر دستورية وقانونية.

تقول المادة (١٠): (العتبات المقدسة، والمقامات الدينية في العراق، كيانات دينية وحضارية).

العطف هنا ليس سليما، بل الأكثر بلاغة (كيانات دينية حضارية).

تقول المادة (١٤): (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أ والأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي).

ولأن أسباب التمييز لا يمكن حصرها فالأحسن أن تكون هناك لاحقة استغراقية نوعا ما كأن نقول: (وأي نوع آخر من أنواع التمييز).

تقول المادة (١٥): (لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية، ولا يجوز الحرمان من هذه الحقوق أو تقييدها إلا وفقا للقانون...).

يمكن أن أسجل ما يأتي من ملاحظات هنا.

أ: ربما مفردة (عراقي) أفضل وأنسب من مفردة (فرد)، لأنه دستور للعراقيين أساسا.

ب: أفضل استبدال (ولا يجوز ا لحرمان) بـ(ولا يجوز حرمانه) لأن المقصود هو الفرد كما هو منصوص عليه بالمادة.

ج: أفضل ان تكون الصيغة (ولا يجوز حرمانه من أي حق من هذه الحقوق).

تقول المادة٢٢ تحت فرع (ثالثا): (تكفل الدولة حق تأسيس النقابات...)، إن الدستور هو الذي يكفل؟

تقول المادة الفرعية من المادة الأصلية ٢١: (... لا يجوز تسليم اللاجئ السياسي إلى جهة أجنبية، أو إعادته إلى البلد الذي فر منه).

يبدو أن الشارع قصد القول (لجأ منها)!

تقول المادة (١٠٨): (النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات)، الصحيح (هما).

هذه بعض الصياغات،وهنك الكثير من هذه الاختلالات الصياغية الأخرى عزفت عن ذكرها، خوف الإطالة، ولم أستغرب منها، فإن بعض المشرفين على كتابة الدستور لا يملكون أهلية قانونية ولا لغوية،وليس لهم ما يشهد بذلك عمليا وتاريخيا، وفي قراءات أخرى سوف أتطرق إلى القنابل الموقوتة في الدستور، و الله من وراء القصد.

هل تشكل محطة بوشهر بإيران خطراً نووياً على أمن العراق والخليج؟

تترددت الأنباء في موسكو وطهران عن استكمال بناء أول محطة كهروذرية للطاقة النووية في إيران. ومن المتوقع أن يتم في وقت لاحق هذا العام إطلاق عمل محطة بوشهر للطاقة النووية التي تقع على الخليج والقريبة جدا من العراق. و جعلت الكارثة في اليابان الكثير من الخبراء النوويين ينظرون للبرنامج النووي الإيراني من زاوية مستوى الضمانات الأمنية المتوفرة له، و يدعون الى عدم حصر المخاوف فقط من أبعاده العسكرية. وثمة أسئلة عديدة لديهم بشأن المقاييس الأمنية التي تعتمدها إيران ببناء المنشآت النووية نظرا لما تشكله من أخطار على بلدان المنطقة وإيران نفسها.

فالح الحمراني

وتقع محطة بوشهر باعتراف الخبراء في مكان خطر، لكون ان هذه المنطقة منطقة زلازل وهذه حقيقة معروفة، ففي إيران تحدث سنويا حوالي ٤٠٠٠ هزة أرضية". وكان زلزال قد وقع في بداية ديسمبر/ كانون الأول العام الماضي بقوة ٥،٤ وفقا لمقاييس ريختر مركزه غير بعيد عن المحطة الكهروذرية في بوشهر. إضافة لذلك فان زلزلا وقع عام ١٩٦٩ كان قد دمر تماما القرية التي تقع مكانها اليوم المحطة الكهروذرية.

ويعود سبب بناء المحطة في هذا المكان إلى كونها بعيدة عن المناطق السكنية الرئيسية في ايران وكذلك لتصريف المياه الملوثة في الخليج، ولكن المحطة بالنتيجة تقع قريبا جدا من المراكز السكنية الكبرى في جنوب العراق وبلدان الخليج العربية لاسيما البصرة والكويت العاصمة والدوحة.

وثمة قناعات لدى المختصين بشؤون سلامة المنشآت النووية بان تعرض إيران زلزال بقوة ٧ درجات سيسفر عن كارثة واسعة النطاق، وإذا ما تسربت الأشعة النووية في الخليج فإنها ستؤدي إلى كارثة بيئية اكثر فداحة من كارثة تشيرنوبل، معيدا الأذهان الى ان الشركة الروسية التي أقامت المحطة الكهروذرية بشير نوبل هي نفسها التي تبني الآن محطة بوشهر.

وأشار تقرير معهد التحقيقات الاستراتيجية في لندن السنوي الى عدم توفير الجهات الايرانية الضمانات الأمنية الكافية للمنشآت النووية بالبلاد. وضرب التقرير مثلا لذلك بالمفاعل النووي في اراك العامل على الماء الثقيل، حيث لم تتمكن إيران من انتاج الهيكل المعدني اللازم لغلق محور ارتكاز المفاعل ولم تستطع استيراده من الخارج، إضافة إلى أن إنتاج إيران الوقود للمفاعل البحثي لا يخلو من الخطر. واكد التقرير بانه إذا ما قررت إيران أنتاج الوقود في مفاعل "داكويني" فان هذه ستكون عمليه انتاج خطرة، علما بان هذا المفاعل يقع عند أعلى نقطة في الخليج لذلك فثمة اسباب كثيرة تستدعي الشعور بالقلق من البرنامج النووي.

ويرى بعض الخبراء الروس ان المفاعل النووي الإيراني في محطة بوشهر الكهروذرية يمكن ان يشكل خطرا لا يقل عن مفاعل محطة تشرونبيل الذي انفجر في ثمانينيات القرن الماضي وأسفر عن نتائج فادحة على المنطقة والدول المجاورة. وبرأيهم أن مثل هذا التطور يمكن ان يحدث بسبب الجهود الأمريكية الإسرائيلية الرامية لدس فايروس على غرار فايروس "ستو اكس نيت" في أجهزة الكمبيوتر التي تدير المحطة.ويلح الخبراء الروس على ضرورة تأجيل إطلاق عمل المحطة وفق الجدول الزمني الذي تصر عليه طهران.

ونقلت مراكز تحليل روسية عن مصادر استخباراتية غربية ان العلماء النوويين الروس الذين ساعدوا إيران على استكمال بناء المحطة النووية في بوشهر يرون ان تأثيرات فايرس مثل "ستواكس نيت" يمكن ان تؤدي الى كارثة تكنولوجية مثيلة لكارثة محطة تشيرنوبل التي وقعت عام ١٩٦٨. واعرب العلماء عن قلقهم البالغ من تداعيات الأضرار الفادحة التي ألحقها الفايروس مجهول الهوية بشبكة أجهزة الكمبيوتر والتي أشارت بعض المصادر الى وقوف أمريكا وإسرائيل وراءه..

وإذا كان خطر السلاح النووي الإيراني على أمن العراق ومنطقة الخليج مسألة افتراضية نظرا لان قدرات طهران غير كافية بعد لإنتاجه، وان قوى عظمى تتصدى لها، فان خطر محطة بوشهر النووية الإيرانية أصبح فعليا ومحدقا بالجميع.والمسألة ليس فقط لان المحطة القريبة من شواطئ جميع الدول المطلة على الخليج، كائنة في بلد ليس لديها خبرة بإدارة مثل هذه التكنولوجيا الخطرة وعدم ثقتها بالآخرين للتعاون، بل الخطر يكمن في ان أشكال هذه المحطات كافة عرضة للمخاطر الطبيعية او بعامل الإنسان، وليس هناك من يضمن لها الامن١٠٠ ٪، وهذا ما تشهد عليه الانفجارات التي وقعت في محطات مشابهة في بلدان متطورة وذات خبرة، وكان أشهرها وأكثرها فداحة محطة تشيرنوبل في نهاية ثمانينات القرن الماضي والتي أعادت «إلى الأذهان اندلاع الحرائق في روسيا، فمازالت آثارها الخطرة ماثلة حتى الآن وتتجسد في تعرض الناس هناك لأمراض خبيثة وولادة اطفال مشوهين، ويخشى الناس من تناول محاصيل المنطقة الزراعية، علما ان تصميم محطة بوشهر يشبه الى حد كبير بناء محطة تشيرنوبل.لهذا السبب بالذات فان بعض الدول المتحضرة التي تحترم الحياة البشرية وتدافع عن صحة الإنسان الجسدية والنفسية تخلت عن فكرة المحطات النووية وفضلت المحطات الكهرومائية او التي تعمل على الوقود والشلالات.ومن يرى ان المحطة ستكون مصدر خير لإيران لانها ستزود مساحات واسعة مكتظة بالبشر والمصانع والحقول بالكهرباء الرخيصة، وأنها رمز التقدم واستخدام التكنولوجيا الراقية وتعطي دفعة قوية للاقتصاد، فانه يتناسى ان المحطة بنيت بأيد وعقول أجنبية ولكن بتمويل إيراني.ولكن حينما يرحل الأجنبي عن المحطة التي يعرف أسرارها فانه سيترك فراغا مظلما وراءه، ويفجر قلق الشعوب القريبة من المحطة على خلفية الابتهاج الإيراني، فالمحطة في نهاية المطاف قابلة للعطب بأية لحظة، ومعرضة لأي خطأ، أنها القنبلة النووية بحق.ان دول المنطقة مدعوة لوضع ستراتيجيات بعيدة المدى للمستقبل تجنبها احتمالات تلوث الجو وتسرب الأشعة ومراقبة مستديمة للأجواء القريبة، لان الآفاق في كل الأحول غير واعدة.

■ (إعلامي من العراق يقيم بروسيا)

أموات يُكرّمون.. وأحياء يموتون!!

فائز الياسري

مع تزايد البطش والاستبداد الذي مارسه النظام المقبور، صار الناس أكثر تقبلا لأفكار وطروحات قوى المعارضة العراقية، خاصة بعد انتفاضة آذار.. وكان الريف هو الفضاء الأوسع لتحركات ونشاطات تلك القوى، وبذالك أصبح الريف مستهدفاً من أجهزة السلطة القمعية والاستخبارية، وكان من حق الريف على قوى المعارضة والتي تسلمت زمام السلطة ان تكون أكثر وفاءً لحاضنها الأساسي، ألا وهو الريف.. ولكن وللأسف أصبح السياسيون أكثر بُعدا عن حاضنهم، ولم يعد هناك من احد يستمع لمطالبه او يلبي احتياجاته، وانصبّ الاهتمام على المدن لأنها صاحبة الأصوات التي تدفع بالمرشحين إلى كراسي الحكم.

في ربيع عام ١٩٩٩ وفي منطقة (هور الخراب) جنوب الكوت اشتبكت القوى المناوئة للنظام مع قوات السلطة في معركة استمرت أكثر من ثماني ساعات سقط خلالها عدد من القتلى بين الطرفين، قامت على أثرها السلطة بردم جداول الفلاحين في تلك المنطقة وحرمتهم من عوائد محاصيلهم، كما اعتقلت معظم الشباب، وقامت بتدمير القرى وتهجير سكانها.. ومنذ ذلك التاريخ تصّحرت تلك المناطق بعد ان كانت تمتاز بخصوبة أراضيها ووفرة إنتاجها وغزارة ثروتها الحيوانية (الأغنام) وهاجر سكانها إلى ضواحي المدن.

بعد سقوط النظام استبشر الأهالي بالخير معتبرين ان الحكومة الجديدة سوف تنصفهم وتعيد الحياة الى أراضيهم وفاءً لتضحياتهم وتضحيات أبنائهم، وبدلا من ذلك أقامت الدولة (مشروعا عملاقا)!! كلف خزينتها عشرات المليارات من الدنانير ألا وهو (نصب الشهداء) في منطقة الجزيرة والتي لا يقطنها اي مخلوق وهي منطقة جرداء خالية حتى من الطيور، ولا ترتفع فيها إلا مأذنة حزينة ملتصقة ببناء هذا النصب.

انه لامر عجيب في بلد يُكرّم أمواته ولكن أحياءه يموتون عطشا.. ونستذكر هنا حكاية (ابو كاطع – الزقورة.. والزواجير) حين أعلنت الدولة عام ١٩٧٤ عن مشروع لإعادة إحياء وترميم الزقورة، بكلفة ٣٦ مليون دينار، أي ما يعادل مئة وخمسين مليار دينار عراقي الآن.. فكان جواب (ابو كاطع) – على لسان (خلف الدواح).. لماذا لا نبني الف دار للفلاحين على شكل زقورات تمتد بين طريق بغداد وعقرقوف، لكي نقول للعالم بان العراقيين الذين بنوا زقورة واحدة قبل الاف السنين يستطيعون اليوم ان يبنوا ألف زقورة..؟)

وها نحن نقول اليوم: ماذا لو كرمت الدولة ذوي الشهداء الذين سقط أبناؤهم في هذه المنطقة دفاعا عن العراق وتضامنا مع المعارضة آنذاك، بإقامة مشروع أروائي لإحياء أراضيهم ولكي يعرفوا بان تضحيات ابنائهم لم تذهب سدى..